

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية
عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد كريم الطراونة
وعضوية القضاة السادة
يوسف الطاهات، ياسين العبدالات، د. محمد الطراونة، باسم المبيضين

بصفتها : الجزائية

رقم القضية :

٢٠١٣/٨٧٦

المميز :- مساعد النائب العام / عمان.

المميز ضده :-

موضوع التمييز :- قرار محكمة استئناف عمان في القضية رقم (٢٠١١/١٧٥٧) تاريخ
٢٠١١/٣/١٠ المتضمن تصديق قرار محكمة الدرجة الأولى المتضمن عدم توافر شروط
التسليم بحق المميز ضده .

ويتلخص سبب التمييز بما يلي :-

- ١- أخطأت المحكمة من حيث التطبيق القانوني حيث إن جميع شروط التسليم متوفرة.
- ٢- جاء القرار مخالفاً للاتفاقية الثنائية الواجبة التطبيق ومخالفاً لقانون تسليم المجرمين وملف الاسترداد.

الطلب : قبول الطعن شكلاً وفي الموضوع نقض القرار المطعون فيه وإجراء
المقتضى القانوني .

بتاريخ ٢٠١٣/٥/١ قدم مساعد رئيس النيابة العامة مطالعة خطية طلب في
نهايتها قبول الطعن شكلاً وموضوعاً ونقض القرار المميز وإجراء المقتضى القانوني.

القرار

بعد التدقيق والمداولة نجد أنه ورد إلى محكمة صلح جزاء عمان كتاب
إدارة الشرطة العربية والدولية رقم
المواطن الأردني ((مطلوب تسليمه للسلطات القطرية
عن جرم إصدار شيك بدون رصيد .

سجل طلب التسليم لدى محكمة صلح جزاء عمان تحت الرقم
وأصدرت قرارها بتاريخ ٢٠١٠/١٠/٢٠ القاضي بعدم قبول طلب التسليم .

لم يرضَ مساعد النائب العام عمان بهذا القرار وطعن فيه لدى محكمة استئناف
عمان التي بدورها نظرت الطعن وأصدرت قرارها رقم (٢٠١١/١٧٥٧) بتاريخ
٢٠١١/٣/١٠ القاضي برد الاستئناف وتأييد القرار المستأنف .

لم يلقَ قرار محكمة الاستئناف قبولاً من مساعد النائب العام عمان وطعن فيه لدى
محكمتنا بالتمييز المائل وللسببين المبسوطين في لائحة الطعن .

وعن هذين السببين وخلصتهما : تخطئة محكمة الاستئناف بالتطبيق القانوني، وجاء
القرار مخالفاً للاتفاقيات الثنائية وقانون تسليم المجرمين وملف الاسترداد .

وفي ذلك ورداً على سببي الطعن :-

نجد أن من الثابت لدينا أن دولة قطر طالبة التسليم لم تكن من ضمن الدول العربية
الموقعة على اتفاقية جامعة الدول العربية لسنة ١٩٥٢ المتعلقة بتسليم المجرمين وكذلك لم
تصادق على اتفاقية الرياض للتعاون القضائي لسنة ١٩٨٣ (كما هو ثابت من كتاب
وزير العدل رقم ٣٥٧٠/٢/١٩ تاريخ ١٤/٤/٢٠١٠) .
أضف إلى ذلك أن الاتفاقية الثنائية بين المملكة الأردنية الهاشمية ودولة قطر لم تستكمل
مراحلها الدستورية وكذلك فإن الاتفاقية لم تقرر أحكاماً متعلقة بتسليم المجرمين .

وحيث إن طلب التسليم لم يكن مستنداً إلى سبب قانوني مما يفيد أن طلب التسليم غير مقبول، وحيث خلصت محكمة الاستئناف إلى هذه النتيجة فيكون قرارها في محله مما يستوجب رد سببي الطعن .

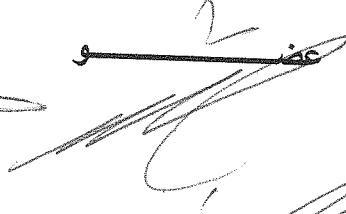
لذا نقرر رد الطعن التمييزي وتأييد القرار المطعون فيه وإعادة الأوراق.

قراراً صدر بتاريخ ٢٠ رجب سنة ١٤٣٤ هـ الموافق ٣٠/٥/٢٠١٣ م.

القاضي المترئس



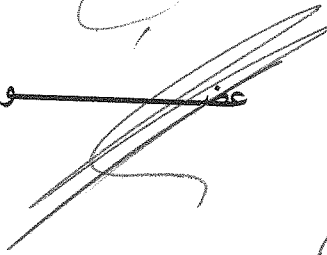
عضو



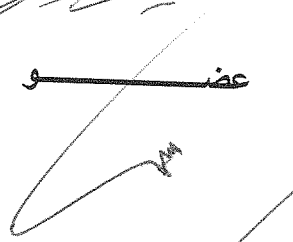
عضو



عضو



عضو



رئيس الديوان



دقيق/أ.ك



lawpedia.jo